

بروتوكول تعاون بين كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

وأكاديمية فاليو للتدريب والاستشارات الإدارية

إنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/٥/١ حرر هذا البروتوكول بين كل من:

أولاً: كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ويمثلها في التوقيع على هذا البروتوكول

الدكتور / أحمد محمد يوسف عليق بصفة رئيس مجلس إدارة مركز البحوث وإعداد القادة بالكلية.

بموجب التفويض الصادر من أ.د/ رئيس الجامعة بتاريخ ٢٠ / / ٢٠ وعنوانه جامعة حلوان
(طرف أول) – عين حلوان.

ثانياً: أكاديمية فاليو للتدريب والاستشارات الإدارية ويمثلها في التوقيع على هذا البروتوكول
الأستاذ / عاصم محمد عبدالوهاب بصفته المدير التنفيذي (طرف ثان)

ورقم سجلها التجارى ٩٦٨٥ بتاريخ ٢٠١١/٣/١
وعنوانها: (١٠٠) أ شارع منصور – حلوان-القاهرة.

بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف قانوناً تم الاتفاق على ما يلى:

تمهيد:

إيماناً من كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – بأهمية تنمية الجوانب والمهارات الشخصية والمهنية للأخصائى الإجتماعى وتخرج فئة من الاخصائيين الاجتماعيين ذات كفاءة مهنية وعلمية ، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال الإعداد العلمى والنظرى والتطبيقاتى لهم من خلال الدورات التدريبية المناسبة لتنمية الأداء المهنى لهم والمشاركة فى دفع عجلة التنمية والتقدم بالمجتمع.

البند الأول:

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا البروتوكول ومكملاً له.



البند الثاني:

قيام طرفي البروتوكول بالاتفاق فيما بينهما بوضع السياسة العامة وتحديد أسلوب العمل فيما بينهما ويجوز إجراء أية تعديلات مستحدثة على البروتوكول طبقاً للظروف الطارئة وذلك لصالح العمل بين الطرفين بموجب ملحق يضاف إلى هذا البروتوكول والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

البند الثالث:

أولاً: يلتزم الطرف الأول بتوفير قاعات التدريس المناسبة لعقد الدورات التدريبية (مقاعد - إضاءة - وسائل عرض المادة التدريبية "أجهزة كمبيوتر - داتا شو") ، كما يتولى الإعلان عن الدورات داخل الكلية والجامعة.

ثانياً: يلتزم الطرف الثاني بالقيام بعقد الدورات التدريبية في المجالات التالية:

(الكمبيوتر - اللغات - التنمية البشرية).

البند الرابع:

- أتفق الطرفان على توزيع العائد المادي من عقد الدورات بنسبة ٤٠% للطرف الأول من أجمالي اشتراكات المتدربين والـ ٦٠% الباقية للطرف الثاني.
- اعطاء افاده لكل مشارك بالدورات التدريبية تفيد حصوله عليها على ان تكون موثقه بخاتم كل طرف تم الاتفاق على صيغته باتفاق الطرفين معا.
- لا يجوز للطرف الثاني تحصيل اى مبالغ من المتدربين تحت اى مسمى.
- اى رسوم عن الدورات والبرامج الخاصة بالطلاب داخل تسدد للمستول المالى لسركز بحوث واعداد القاده بالشئون المالىة بالكلية.
- تكون الدورات التدريبية المتفق عليها داخل الجامعة. وفي حالة الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من الكلية او الجامعة وفقا لتخصصاتهم. فإن حصولهم على مكافآت بعد ذلك على عاتق الطرف الثاني.



البند الخامس:

- على الطرف الثاني تقديم بيان بأسلوب العمل في كل دوره على حدة وتحديد قيمة اشتراك الطالب وكل ماهو متعلق بالدوره قبل انعقادها ولا يتم تنفيذ الدوره إلا بعد موافقة مجلس إدارة المركز عليها. على أن يكون هذا البيان موضحا به مدة انعقاد الدوره ، عدد الساعات الأجماليه ، طرق الامتحانات ، الخ

البند السادس:

- أن يتولى متابعة تنفيذ هذا البروتوكول كل من:
الاستاذ الدكتور / أحمد محمد يوسف عليق (عميد الكلية).
الاستاذ الدكتور / نادية عبدالجواد الجرواني.
الاستاذ / عماد أحمد حسن (المدير الإداري).

البند السابع:

- تصرف المستحقات الخاصه بالطرف الثاني على دفعات طبقا لتقدم سير الدراسة بالدورات كل دوره على حده.
طبقا لمتابعة السيد أ.د/ نادية عبدالجواد الجرواني (مدير المركز) بحيث لا يزيد المنصرف عن نسبة الانجاز في العمل.
وفيما يلي الدفعات:
- الدفعة الأولى وهى عبارته عن ٢٥% من النسبه المستحقه للطرف الثاني وذلك بعد مرور ثلاث أسابيع من بدء الدراسة.
- الدفعة الثانيه وهى عبارته عن ٥٠% من النسبه المستحقه للطرف الثاني وذلك بعد مرور ستة أسابيع من بدء الدراسة.
- الدفعة الثالثه وهى عبارته عن ٢٥% من النسبه المستحقه للطرف الثاني وذلك بعد مرور تسعة أسابيع من بدء الدراسة وذلك بعد أتمام الامتحان وحصول الدارس على أفاده بأنجاز الدوره.



بند الثامن:

يقر الطرف الثاني بالصراحة التامة بتعليمات احكام هذا البروتوكول وعدم استغلال ذلك في الدعايه والاعلان باسم الطلبة الا بعد موافقة كتابية صريحه من الكلية على مضمون الاعلان ونشره قبل الاعلان.

البند التاسع:

في حالة عدم اتمام الدورات التي يتم الاتفاق عليها طبقا لاسلوب العمل الوارد بالبند الخامس يحق للمركز استكمال الدورات على حساب الطرف الثاني ويتحمل الطرف الثاني كافة التكاليف التي يتكبدها المركز لاتمام الدورات. في حالة التقصير من جهة الطرف الثاني.

البند العاشر:

يلزم الطرفان بصحة القوانين واللوائح الحكومية التي يخضع لها الطرف الأول وبكافة التعليمات والاورامر الادارية التي تصدر عن المجلس الأعلى للجامعات أو غيره في هذا الشأن.

البند الحادي عشر:

في حالة حدوث نزاع بشأن تغيير أو تنفيذ هذا البروتوكول بين طرفيه يحل بالطرق الودية وفي حالة عدم الاتفاق على ذلك يكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة المختصة طبقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية.

البند الثاني عشر:

مدة هذا البروتوكول عام كامل تبدأ من تاريخ التوقيع على البروتوكول ويجدد تلقائيا لمدة عام آخر ما لم يعترض أحد طرفيه على ذلك قبل إنتهاء مدة البروتوكول بشهرين على الأقل.



الثالث عشر:

أقر الطرفان بأن كل منهما قد اتخذ من عنوانه المبين بصدر هذا العقد محلاً مختاراً له ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي تتم على هذا العنوان بشأن تنفيذ هذا البروتوكول منتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الرابع عشر:

حرر هذا البروتوكول من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني أحداها للعمل بموجبها عند اللزوم وأحتفظ الطرف الأول ببقية النسخ.

د. محمد سليم شكري خدعة المحج ومدير لـ
مديرية

الطرف الثاني:

// عاصم محمد عبدالوهاب

10/4
2012



الطرف الأول:

أ.د/ أحمد محمد يوسف عليق

